

هذه الصيغة البتّة، فقلت بالإضافة اليهما: بَنَوِيّ، وأَخَوِي، كما انك إذا أضفت إلى ما فيه «علامة» تأنيث أزلتها البتّة، نحو: حمراوِيّ، وطلحي، وحبلوِيّ، فأما قول يونس: بَنَتِي وأَخَتِيّ، فردود عند سيويه، وليس هذا الموضع موضعاً للحكم بينهما، وإن كان لقول يُونُس أصول يجتذبه وتسوغه^(١)

وكذلك إن قلت: إذا كان سيويه لا يجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغة «بنت»، وأُخْت، حيث كانت الصيغة عَلَمًا لتأنيثها، فَلِمَ صرفها عَلَمِينَ لذكر، وقد أثبت فيها «علامة» تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجمع «علامة» التأنيث: من مبادي الإضافة في بَنَوِيّ وأَخَوِيّ؟ فإذا أثبت في الأسمين بها «علامة» للتأنيث، فهلا منع الأسمين الصرف مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة وحمزة، وبأيهما؟^(٢).

وينهي ابن جنّي قوله في تاء بنت وأُخْت بقوله: ويدلّ على أنّ «اللام» منها «واو» قولهم في الجمع: أَخَوَات، فأما البنوة، وكذا الأخوة فلا دلالة فيها، عندنا، لقولهم: الفُتُوّة، وهي من

(١) الخصائص، ص: ٢٠١ / ١، ويلاحظ أن ابن جنّي قد خالف سيويه في هذا الموضوع، فبينما يعتبر سيويه سقوط تاء التأنيث من «بنت وأخت»، في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالالف والتاء — دليلاً على أن التاء هي بميز التأنيث. نرى ابن جنّي يستعمل المادة نفسها ليجادل في أن هذه التاء ليست للتأنيث.

(٢) الخصائص، ص: ٢٠١ / ١.